

الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية للمنشأة

د/ ياسر عبادي علي حسن

مدرس المحاسبة

معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية

Accounting disclosure of sustainable development practices and its impact on the market value of the entity

Dr. Yasser Abbady Ali Hassan

Accounting Lecturer

Abbasia Institute for Computers and Commercial Sciences

المستخلص:

أصبح الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة يمثل مطلباً أساسياً من قبل جميع الأطراف المعنية بالتقارير المالية، حيث أنه يفيد مختلف الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية في ترشيدهم القرارات، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية في الوقت الحالي لم تعد كافية أو ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن عدد كبير من أصحاب المصالح بدأوا في التركيز على معلومات اعم واشمل من المعلومات الإقتصادية لذلك كان التركيز على ممارسات التنمية المستدامة بما تقدمه من بيانات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وأوضحت نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة من خلال مجموعة المحاور التي تناولها الباحث (قواعد ومعايير الحوكمة، القضايا الاجتماعية والبيئية) لها أثر ومردود إيجابي على القوائم المالية والقيمة السوقية للمنشأة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الجهات المعنية إصدار معيار محاسبي يلزم المنشآت بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة من خلال تقارير منفصلة عن القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية:

ممارسات التنمية المستدامة، ممارسات الإستدامة، الإفصاح عن تقارير الإستدامة، القضايا الاجتماعية و البيئية، القيمة السوقية للمنشأة، قواعد ومعايير الحوكمة.

Abstract:

Accounting disclosure of sustainable development has become a fundamental requirement of various financial reporting parties, as it benefits various parties, both internal and external, in rationalizing decisions. The information provided by financial reports at present is no longer sufficient or appropriate for decision-making purposes. A large number of stakeholders began to focus on more comprehensive and comprehensive information on economic information, so the focus was on sustainable development practices with economic, social and environmental data.

Despite the growing interest in sustainable development by the writers of accounting thought in various countries of the world as well as by professional and scientific organizations, the writings and studies dealt with in Egyptian research are characterized by deficiencies, as well as the omission of many of the information that should be included in the sustainability report. There are some controversial topics such as the amount of information that should be included in the sustainability report, the obstacles that prevent access to sustainability data and information, as well as how and when to disclose it, whether it is

disclosed in the financial statements or in the clarifications provided. (Notes to the Financial Statements)? Or in an independent report? Is it in annual reports or in interim reports? What is the impact on the market value of the facility?

The importance of research is evident from the established importance, as this research goes hand in hand with accounting research, which is based on the importance of sustainable development issues, whether at the local or international level.

The study revealed that the accounting disclosure of sustainable development practices through the group of axes dealt with by the researcher (the rules and standards of governance, social and environmental issues) have a positive effect on the financial statements and the market value of the establishment. On the practice of sustainable development through separate reports on the financial statements.

Keywords:

Sustainable development practices, sustainability practices, disclosure of sustainability reports, social and environmental issues, market value of the enterprise, and governance standards.

١. مقدمة:

تزايدت في الآونة الأخيرة حدة الإنتقادات الموجهة للتقارير المالية وذلك بسبب محدودية المعلومات الواردة بها، مما أدى لخلق اتجاه عام من عدم الرضا عن التقارير المالية، وبالتالي التشكيك في مدى قدرتها على تقديم اساس قوى وملائم لمتخذ

القرارات وبالتالي احتمال عدم الرشد في القرارات الاقتصادية المعتمدة على هذه المعلومات، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية في الوقت الحالي لم تعد كافية أو ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن عددا كبيرا من اصحاب المصالح بدأوا في التركيز على معلومات اعم واشمل من المعلومات الاقتصادية لذلك كان التركيز على ممارسات التنمية المستدامة بما تقدمه من بيانات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

لذا كان من المهم والضروري التوسع في الإفصاح بحيث يشمل كافة البيانات المتعلقة بالأداء الإجتماعي و البيئي بالإضافة الى الأداء الإقتصادي للمنشآت والتي لها بالغ الأثر على القيمة السوقية للمنشأة.

٢. الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

١/٢: تمهيد:

يعرض الباحث في هذا الجزء من البحث بعض الدراسات السابقة، و المرتبطة بموضوع البحث وذلك للإستفادة منها و البناء على ما انتهت اليه هذه الدراسات، بما يحقق التواصل و التكامل بينهم، وتحقيقا لهذا الغرض سوف يقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

٢/٢: دراسات باللغة العربية:

هدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٥) الى بيان مدى افصاح الشركات عن التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية شملت قطاعات البنوك، الإتصالات، العقارات، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن إفصاح الشركات المصرية عن التنمية المستدامة لم يستوف متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما توصلت الدراسة ايضا لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة يرجع لإختلاف نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركة.

كما هدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٥) الى فحص مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والعوامل المؤثرة فيه من ناحية، وأثر ذلك على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية من ناحية أخرى، وقد خلصت الدراسة الى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات السعودية محل الدراسة، بالإضافة الى وجود علاقة موجبة وجوهية بين مستوى الإفصاح وكلا من حجم الشركة، ربحيتها، نفقات البحوث و التطوير، حجم مجلس الإدارة، إستقلال اعضائه، وجود لجان المراجعة.

في حين تناولت دراسة (عرفه، ٢٠١٦) اثر العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات جودة التقارير المالية وأثر ذلك على الأداء المالي للشركات المسجلة في البورصة السعودية، وانتهت الدراسة الى انه يجب على الشركات ان توفر تقريراً عن المؤشرات التي تعتبرها جوهية ومؤثرة على جودة التقارير المالية وما هي الأساليب التي اعتمدت عليها في تحديد الأهمية النسبية لتلك المؤشرات، مع ضرورة اشراك اصحاب المصالح في تقييم تلك الأهمية.

أما دراسة (مشابط، ٢٠١٦) فقد تناولت أثر درجة الإفصاح عن الإستدامة على الأداء المالي للبنوك، حيث تم تحليل محتوى التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية لثلاثين بنكاً عن الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م، وذلك لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي، واتضح أنه لا يوجد سوى بنكان من البنوك العاملة في مصر أصدرتا تقرير الاستدامة خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك في مصر وأدائها المالي علاقة إيجابية ولكنها ضعيفة.

في حين تناولت دراسة (عبد الحليم، أحمد ٢٠١٧) مدى إفصاح الشركات السعودية عن ممارسات التنمية المستدامة، من خلال تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة في البورصة السعودية، وأشارت النتائج الرئيسية للبحث الى أن الشركات السعودية تفصح عن ممارسات التنمية المستدامة في تقاريرها

السنوية وليس في تقارير مستقلة عن التنمية المستدامة، بالإضافة الى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات محل الدراسة.

٣/٢: دراسات باللغة الأجنبية:

استهدفت دراسة (Cheng et al.,2015) توضيح أثر الأهمية الإستراتيجية لتقارير الإستدامة على قرارات الإستثمار للمستثمرين الذين يلجأون الى بيوت الخبرة الإستشارية المالية بهدف مساعدتهم في اتخاذ قرار الإستثمار، وقد انتهت الدراسة الى ان تقارير الإستدامة لها تأثير على القرارات الإستثمارية، علاوة على ان المستثمرين ينظرون الى الشركات التي تفصح عن ممارسات التنمية المستدامة بأنها ذات تأثير إيجابي أكثر أهمية وأكثر ملائمة للإستثمار.

بينما حاولت دراسة (Kend, 2015) تحليل تأثير الحوكمة وخصائص المنشأة على مستوى الإفصاح الإختياري عن ممارسات الإستدامة في التقارير المالية، كما تناولت خدمات التأكيد التي يقدمها مراجع الحسابات الخارجى عن تلك التقارير، وذلك لعينة من الشركات الأسترالية و الإنجليزية، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين كلا من وجود تأثير قوى للحوكمة، حجم مكتب المراجعة، مستوى الإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة.

أما دراسة (Calabrese et al.,2016) فقد أستهدفت بيان أثر الأهمية النسبية لممارسات الإستدامة وتحديد المنشأة لأولوياتها وكذلك البنود التي يجب الإفصاح عنها والتي تعتبرها المنشأة أكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصالح، وقد توصلت الدراسة الى ان الإفصاح عن ممارسات الإستدامة ليس له ذات الأهمية بالنسبة لكل شركة، وأنه يجب على الشركات ان توفر تقريراً عن المؤشرات التي تعتبرها جوهرية وما هي اساليبها في تحديد هذه المؤشرات.

في حين تناولت دراسة (Maria & Michael, 2017) اثر ممارسات المنشأة لأنشطة الإستدامة على ترشيد قرارات الإدارة، وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات

اللازمة التي تقلل من عدم التماثل مما يضيف مزيد من الثقة بين الإدارة والمستثمرين، كذلك فإن ممارسات الإستدامة من شأنها ان تحكم الرقابة من قبل المستثمرين ومراقب الحسابات على أنشطة الإدارة، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الإستدامة وإستقلال الإدارة، وحجم شركة المراجعة.

كما استهدفت دراسة (Giannarakis, Zafeiriou, 2017) تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة وبين استمرارية أداء الشركات وذلك من خلال دراسة تطبيقية تم اجرائها على عينة من الشركات المسجلة فى البورصة، وقد توصلت الدراسة الى ان الإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة يرتبط بعلاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية مع استدامة اداء الشركات.

وقد أشارت دراسة (Fernandez & Romero 2018) الى ان المسؤولية الإجتماعية للشركة تزيد من مشكلة الوكالة وتخلق دافع لممارسة ادارة الريح، حيث يوجد العديد من أصحاب المصالح اللذين لديهم أولويات مختلفة لكل منهم مما يجعل الإدارة أمام أهداف مختلفة وبالتالي استخدام المعلومات المتاحة لتحقيق مصالح ذاتية.

٤/٢ : تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة، يتضح للباحث أن بعض هذه الدراسات قد انصب تركيزها على معايير الأداء الخاصة بالإستدامة سواء كانت إجتماعية أو بيئية وهى من ضمن المسؤوليات التى يجب على المنشأة ان تقوم بإعداد تقرير عنها، والبعض الأخر قد ركز على المسؤولية الإجتماعية والبيئية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، واخرى ركزت على الإجراءات و الخطوات التى من خلالها يتم دمج الإستدامة البيئية مع التحليل الإقتصادى، كما إقترحت بعض الدراسات وضع إطار علمى لنظم المحاسبة الإدارية البيئية من خلال ماهيتها واهدافها و المستفيدين منها ومكونات الإطار العلمى لنظم محاسبة الإدارة البيئية و العلاقات المتبادلة بينه وبين الأنظمة الأخرى بالمنشأة، كما ركزت دراسات أخرى على علاقة المنشآت الإقتصادية بممارسات التنمية المستدامة من

خلال الجوانب الإقتصادية و المالية فقط، كذلك فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية الحاجة لدراسة العوامل المؤثرة في الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، خاصة في ظل تنامي الإهتمام بالإستثمار الأخلاقي (Ethical Investment).

تتمثل الفجوة البحثية التي تتميز بها الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات، في قلة عدد الشركات المسجلة في البورصة التي تقوم بالإفصاح عن أى تقارير منفصلة عن ممارسات التنمية المستدامة، لذا تتميز هذه الدراسة بمحاولة الوقوف على أهم محددات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وأثرها على القيمة السوقية للمنشأة، الأمر الذي لم تتناوله أى دراسة أخرى.

٣. مشكلة البحث:

بالرغم من الإهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة من جانب كتاب الفكر المحاسبي فى مختلف دول العالم وكذلك من جانب المنظمات المهنة و العلمية، الا ان بعض الكتابات و الدراسات التي تناولتها الأبحاث المصرية تتصف بالقصور، فضلا عن اغفالها للعديد من المعلومات التي يجب ان يتضمنها تقرير الإستدامة، حيث مازالت هناك بعض الموضوعات محل نقاش وجدل مثل كمية المعلومات التي يجب ان يتضمنها تقرير الإستدامة، و المعوقات التي تمنع الحصول على بيانات ومعلومات الإستدامة، بالإضافة الى كيفية وتوقيت الإفصاح عنها، وهل يتم الإفصاح عنها فى صلب القوائم المالية أم فى الإيضاحات المتممة لها؟ أم فى تقرير مستقل؟ وهل يتم ذلك فى التقارير السنوية ام فى تقارير فترية؟ وما أثر ذلك على القيمة السوقية للمنشأة؟

٤. أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أهمية موضوعه، حيث يساير هذا البحث البحوث المحاسبية التي تركز على أهمية قضايا التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلى أو الدولي كما يمكن عرض أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- حاجة المنشآت الى تحسين أدائها الإجتماعى و البيئى بالإضافة الى الأداء الأقتصادى فى مواجهة المنافسة مما يدفعها الى الإفصاح بشكل أفضل عن ذلك بما ينعكس بشكل ايجابى على قيمتها السوقية.
 - الظروف الإقتصادية التى يمر بها الإقتصاد فى الوقت الحالى وتبنى الدولة لرؤية إقتصادية وخطة مستهدفة لعام (٢٠٣٠) .
- ٥. أهداف البحث:**

يهدف البحث بصفة أساسية الى تعزيز فعالية الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية للمنشأة، كما يسعى الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة معوقات الإفصاح عن معلومات وممارسات التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال.
 - دراسة أساليب وتوقيت وشكل الإفصاح عن معلومات وممارسات التنمية المستدامة فى التقارير المالية.
 - تحديد ماهية معلومات التنمية المستدامة وأهميتها وكيفية الإفصاح عنها فى التقارير المالية.
- ٦. فروض البحث:**

١. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وبين جودة التقارير المالية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وبين مستوى جودة الأرباح.
٣. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والقيمة السوقية للمنشأة.

٧. منهج البحث:

فى محاولة من الباحث للتغلب على مشكلة البحث وذلك من خلال الإجابة على

التساؤلات البحثية السابقة، وتحقيقاً لأهدافها، سيعتمد الباحث على منهجى البحث الإستنباطى و الإستقرائى، حيث سيعتمد الباحث على المنهج الإستقرائى فى إجراء الدراسة النظرية وتحليل وتقييم الدراسات السابقة وذلك لصياغة الإطار النظرى للبحث لتعزيز فعالية الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة والقيمة السوقية للمنشأة، كما سيعتمد الباحث على المنهج الإستنباطى وذلك فيما يختص بالدراسة الميدانية.

٨. تقسيمات البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالى:

- الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة.
- تعزيز فعالية الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية للمنشأة.
- الدراسة الميدانية وإختبار الفروض.
- الخلاصة والنتائج و التوصيات.

١/٨: الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة

١/١/٨: تمهيد:

الإفصاح المحاسبى هو كشف وإظهار المعلومات سواء الكمية أو الوصفية فى التقارير المالية وكذلك فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، بالشكل الذى يجعل التقارير المالية غير مضللة وملائمة للمستخدمين وذلك بهدف مساعدتهم على ترشيد قراراتهم الإستثمارية.

والإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة بشكل خاص أصبح يمثل مطلب أساسى وملح من قبل مختلف الأطراف المعنية بالقوائم و التقارير المالية، حيث انه يفيد مختلف الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية فى ترشيد القرارات الإستثمارية.

٢/١/٨: أساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

من خلال استقراء الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات، يتضح وجود جدل كبير بين كتاب الفكر المحاسبي حول كيفية وطريقة الإفصاح عن ممارسات الإستدامة، إلا أن أغلب كتاب الفكر المحاسبي قد تناول الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وفقا لأحد الإتجاهات الآتية (Crifo, Forget,2015) .

● **الإتجاه الأول:** انفصال تقارير الإستدامة عن التقارير المالية (مدخل الإنفصال)، بمعنى آخر الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة فى تقارير منفصلة عن التقارير المالية، حيث يعتمد هذا الإتجاه على الرأى الذى يقضى بإستقلال نظام المحاسبة المالية عن نظام محاسبة الإستدامة Sustainability Accounting ، الأمر الذى يتطلب اعداد قوائم منفصلة للتقرير عن ممارسات الإستدامة تكون ملحقة بالقوائم المالية المنشورة التى تعكس الأداء الإقتصادى للمنشأة، وتأخذ التقارير المنفصلة ثلاث محاور فى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة كالتالى:

- **التقارير الوصفية:** وهى تتضمن وصفا لما قامت به المنشأة من أنشطة إجتماعية وبيئية، دون اى تحليل لتكاليف هذه النشطة أو العوائد التى تحققت منها.
- **تقارير لعرض التكاليف الإجتماعية والبيئية:** وفيها تعرض المنشأة ما تحملته من تكاليف نتجت عن الممارسات الإجتماعية أو البيئية دون الإفصاح عن العوائد أو المنافع التى تحققت من تلك الأنشطة وذلك بسبب صعوبة قياس تلك العوائد، وتسمى تقارير المدخلات.
- **تقارير لعرض التكاليف و العوائد الإجتماعية و البيئية:** وتعرض المنشأة من خلال هذه التقارير كافة التكاليف و العوائد الخاصة بكل نشاط من الأنشطة، وتسمى هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات.

● **الاتجاه الثاني:** الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة مع المعلومات المالية في تقرير واحد (مدخل الاندماج)، حيث يتفق هذا الاتجاه مع وجهة النظر التي تنادى بتداخل المسؤولية الاجتماعية والبيئية مع المسؤولية الاقتصادية، حيث يقتضى الإفصاح الشامل إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس الآثار الاقتصادية بجانب الآثار الاجتماعية و البيئية التي زاد الإهتمام بها من جانب مستخدمي التقارير المالية الى حد إدراك أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يقف على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية و الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يعطى مؤشرا ايجابيا عن أداء المنشأة كما يساهم في تقييم الأداء الإدارى بشكل أفضل، كذلك فإنه يضمن احتواء تقرير المراجعة على المعلومات التي توضح مدى وفاء المنشأة بالتزاماتها الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية (Burritt, R..L., & Saka, 2016).

ومما هو جدير بالذكر، أنه في الآونة الأخيرة قد تزايد الإهتمام بشكل كبير بقضايا الحوكمة و المسؤولية البيئية و الاجتماعية بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل إصدار المؤشر المصرى لمسؤولية الشركات Environment, Social and Governance Index (ESG) فى ٢٢ مارس ٢٠١٠ يعد أوضح دليل على هذا الإهتمام من قبل المنظمات والجهات المعنية، ويعكس هذا المؤشر مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة و البيئة و العاملين و المسؤولية الاجتماعية، ويتم تقييم الشركات المقيدة فى مؤشر (EGX100) بشكل سنوى حتى يمكن إختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذى تستحقه فى المؤشر، ويتم التقييم على مرحلتين، تشمل المرحلة الأولى تقييم ممارسات المنشأة على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات الى الجمهور من خلال التقارير السنوية، بينما تشمل المرحلة الثانية تقييم مصداقية بيانات المنشآت من خلال البحث عن الأخبار التى تشمل أى تجاوزات ومخالفات من قبل المنشأة والمتاحة فى تقارير المسؤولية الاجتماعية، المعلومات المتاحة لدى الوزارات المعنية و الهيئات الحكومية، البورصة المصرية.

لذلك فقد لجأت بعض الجهات و الهيئات مثل بورصة الأوراق المالية الى الزام الشركات المقيدة بها بالإفصاح عن تلك الممارسات التي تقوم بها الشركة، إلا انها لم تلزم تلك الشركات ببنود محددة يتم الإفصاح عنها أو كيفية التقرير عنها، وبالتالي فقد حدث تباين في شكل ومستوى الإفصاح بين الشركات، (غريب ٢٠١٧).

٣/١/٨: العوائد المحققة من الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

يحقق الإفصاح عن تقارير الإستدامة العديد من العوائد و المنافع للمنشأة، ومن أهم هذه المنافع (Rezaee,2016)

- **تحقيق قيمة مالية للمنشأة:** حيث يساعد تقرير الإستدامة بما يحويه من معلومات حول موارد المنشأة في الإستخدام الأمثل و الكفاء لهذه الموارد.
- **تطوير رؤية المنشأة المتعلقة بالإستدامة:** حيث ان افصاح المنشأة عن ممارسات الإستدامة من شأنه أن يشجعها على تحديد رؤية واضحة وإستراتيجية للعمل بأسلوب أكثر استدامة، مما يكون له مردود إيجابي على تحسين العمل بشكل مستمر، ويساعد على تقديم منتجات وخدمات أكثر استدامة.
- **ترشيد وتوجيه القرارات الإدارية:** حيث يساعد الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة على تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج الى تحسين وضبط، وكذا تلك المجالات التي يمكن أن يكون أداء المنشأة فيها افضل.
- **تحسين أداء المنشأة المالي:** حيث أن استيفاء المنشأة للإشتراطات و المتطلبات البيئية و الإجتماعية يكون له مردود ايجابي على المبيعات والقيمة السوقية للمنشأة.
- **مجموعة متنوعة من العوائد:** مثل كسب ثقة ورضا العملاء بمنتجات المنشأة، إعطاء صورة واضحة عن أنشطة وممارسات المنشأة في مجال التنمية المستدامة وسلامة مواقع العمل من التلوث مما يخلى مسؤولية المنشأة عن الأضرار التي قد تسببها منشآت أخرى تمارس نفس النشاط.

على الرغم من تحقيق إفصاح المنشأة عن ممارسات الإستدامة للعديد من العوائد و المنافع التي تناولها الباحث، إلا انه يوجد مجموعة من التحديات التي تواجه المنشأة عند الإفصاح عن ممارسات الإستدامة يمكن تناولها في النقطة التالية من البحث.

٤/١/٨: التحديات التي تواجه المنشأة عند الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

تواجه المنشأة مجموعة من التحديات عند قيامها بالإفصاح عن ممارسات الإستدامة، ويرجع السبب في ذلك لمجموعة من العوامل من أهمها حجم المنشأة، مدى تأثير نشاطها على البيئة و المجتمع، تكلفة إنتاج المعلومات الإجتماعية و البيئية، ومدى خبرة المنشأة في ممارسة هذا النوع من الإفصاح.

ومن العوامل السابقة تظهر التحديات التي تواجه هذا النوع من الإفصاح، والتي تناولها أحد الكتاب (Bhatia& Tuli,2014)

حيث أكد على أن أهم التحديات و العواقب التي تواجه المنشأة عند الإفصاح عن ممارسات الإستدامة هي تكلفة إنتاج المعلومات الإجتماعية و البيئية، كما يمكن للباحث ان يضيف ان احد اهم تلك التحديات و المعوقات التي تواجه هذا النوع من الإفصاح هي غياب التشريعات القانونية التي تلزم المنشآت بالإفصاح عن هذا النوع من الممارسات.

ويمكن توضيح الأسباب التي أدت الى ذلك من خلال النقاط التالية:

- عدم وجود تشريعات قانونية تلزم المنشآت بقياس الآثار الإجتماعية و البيئية بجانب الآثار الاقتصادية.
- عدم وجود معيار محاسبي دولي أو مصري يلزم المنشأة بالقياس والعرض والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

- انخفاض الوعي البيئي للمجتمع بشكل عام الأمر الذي قد يخفف من حجم وكيف الضغوط على المنشأة والتي يفترض أن تدفعها أو على الأقل أن تساهم في أن تأخذ المنشأة لأمر التنمية المستدامة بعين الاعتبار.
- انخفاض مستوى الوعي بممارسات التنمية المستدامة لدى إدارات المنشآت الأمر الذي يجعل ممارسات التنمية المستدامة معدومة.
- عدم وجود جهة محددة تمتلك الصلاحيات لمسائلة المنشآت عن الإجراءات و الممارسات الضارة بالمجتمع و البيئة، حيث توجد العديد من الجهات بالإضافة إلي غياب التنسيق فيما بينهم.
- عدم تسليط الضوء بشكل كافي على ممارسات التنمية المستدامة والمنافع المتوقعة نتيجة الإفصاح عنها.
- عدم وجود الحوافز التي تشجع المنشأة على تبني السياسات التي من شأنها تعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- عدم قيام مؤسسات التمويل الحكومية أو الخاصة مثل البنوك وصندوق تنمية المشروعات بدور فعال بأن تأخذ في الاعتبار ممارسات التنمية المستدامة عند اتخاذ قرارات التمويل.
- ضعف دور جماعات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة في التأثير على منظمات الأعمال كي تفصح عن ممارسات التنمية المستدامة.

ويمكن مواجهة تلك التحديات والعقبات من خلال الإهتمام بالمعايير المتعلقة بالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي وتفعيل دورها من خلال وزارة الإستثمار، البنك المركزي، الرقابة المالية، البورصة، كافة المنظمات المهنية المعنية باصدار وتعديل معايير المحاسبة المصرية.

أما فيما يتعلق بتكلفة إنتاج المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي والبيئية فقد تكون مرتفعة قليلا، إلا أن المنشأة لا يجب ان تنظر الى هذا الجانب فقط ولكن ينبغي عليها النظر ايضا الى المنافع و العوائد المرتبطة بالإفصاح عن هذه الممارسات.

٢/٨: تعزيز فعالية الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية للمنشأة:

١/٢/٨: تمهيد:

مع تزايد الوعي بأهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، فإنه قد قابل ذلك زيادة في الإفصاح عن ممارسات الإستدامة وحدث ذلك بشكل عام كإستجابة لمتطلبات العديد من المنظمات المهنية و الإجتماعية وأصحاب المصالح والمستثمرين ، حيث تمثل المعلومات المتعلقة بممارسات الإستدامة أساسا آخر يساعدهم على تقييم أداء المنشآت وترشيد إتخاذ القرارات الإستثمارية.

كما تزايدت المطالبات بشأن الإفصاح عن ممارسات الإستدامة الأمر الذي جعل المستثمرون يفضلون توجيه استثماراتهم الى المنشآت التي تدمج في استراتيجيتها ممارسات الإستدامة، لذا فإن الإفصاح عن تقارير الإستدامة له أهمية كبيرة في ترشيد قرارات المستثمرين.

لذلك فقد اصبح لزاما على منشآت الأعمال البحث عن أنظمة محاسبية حديثة أو تطوير أنظمتها المحاسبية الحالية عند التعامل مع قضايا البيئة، حتى تنتج معلومات ومؤشرات تتسق مع ممارسات الإستدامة.

٢/٢/٨: الحاجة لتعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

أصبح الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة دافعا وضرورة حيث يفيد مختلف الأطراف الخارجية سواء كانوا مقرضين أو مستثمرين مرتقبين وكذلك الأطراف الداخلية سواء كانوا إدارة المنشأة أو المستثمرين الحاليين وهذه الأطراف هي التي تهتم بمؤشرات تقييم الأداء بشكل يضمن لها الإستمرار في الأجلين الطويل و المتوسط، بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من الأرباح تحقق رغبات كافة الأطراف، ونظرا لزيادة وعى المجتمع بالبيئة لم يعد مؤشر الربح المحاسبي هو

المحدد الوحيد على جودة الأداء، بل أصبح ضرورة على منشآت الأعمال البحث عن أنظمة محاسبية تتناسب مع هذا التطوير.

وبالتالي كانت الحاجة لتعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة تتبع من كونها تحقق نوعين من الأهداف، نوع يخدم مجموعة الأطراف الداخلية، وآخر يخدم مجموعة الأطراف الخارجية ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر تفصيلاً كالتالي:

- **أهداف تخدم الأطراف الداخلية:** وتتمثل هذه الأهداف في امتثال المنشأة للتشريعات و القوانين الملزمة الأمر الذي يضمن على وجودها صفة شرعية، والإستعداد لتطبيق القوانين التي تتطلب الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة، كما ان الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة سيوفر قاعدة جيدة للمعلومات يمكن ان تخدم أصحاب المنشأة و العاملين فيها فيما يتعلق بكفاءة وفعالية اجراءات المحافظة على سلامة البيئة (Maubane & Prinsloo. 2014) بالإضافة الى إطلاع الإدارة الى مستوى التكاليف الإضافية التي تتحملها في سبيل حماية البيئة و المحافظة عليها، كما ان التزام المنشأة بالإفصاح عن إجراءات ممارسات التنمية المستدامة يساهم في زيادة الإستقرار النفسى والصحى للعاملين مما يقلل من معدل دوران العمالة و الأعباء المرتبطة به، و الأهم من ذلك هو المحافظة على المركز التنافسى للمنشأة أمام المنشآت المماثلة في السوق.
- **أهداف تخدم الأطراف الخارجية:** يمكن القول ان أهم هذه الأهداف هو إستخدام الإفصاح كأداة لإعلام المجتمع بالكامل أن المنشأة تقوم بالإفصاح الإختياري عن دورها في التنمية المستدامة، وبالتالي إظهار التزام المنشأة فى تحمل الأعباء العامة للمجتمع، الأمر الذى من شأنه تحسين الصورة العامة للمنشأة داخل المجتمع الذى تزاول نشاطها داخله، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدى الإفصاح الإختياري الى بناء علاقات أفضل بين المنشأة وفئات المجتمع المختلفة

مثل حملة الأسهم و العاملين و الجهات الحكومية و الموردين و العملاء والمقرضين ومنظمات المجتمع المدني ذات التأثير القوى.

كما ان الإفصاح عن تقارير الإستدامة يزيد من كفاءة القرارات الإستثمارية وبالتالي من القيمة السوقية للمنشأة، حيث انه من المتوقع ان يقيم المستثمرون المنشآت التي تقوم بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بقيم اكبر من تلك المنشآت التي لا تفصح عن تلك الممارسات، كما ان الإفصاح عن ممارسات الإستدامة يوفر معلومات ملائمة حول القيمة المتوقعة للمنشأة، وهذا يعنى ان مثل هذا الإفصاح يحسن صورة المنشأة وبالتالي جذب مزيد من المستثمرين.

مما سبق يتضح ان الإفصاح الإختياري عن ممارسات التنمية المستدامة يلعب دورين، أحدهما إيجابى يتمثل فى اعطاء معلومات ذات قيمة الى السوق مما يؤدي الى تسعير اسهم المنشأة بشكل أكثر دقة مما يؤدي الى تحسين كفاءة الإستثمار بالمنشأة، والآخر سلبى يتمثل فى استخدام المنشأة لمعلومات الإفصاح بصورة غير أمينة للتأثير على أسعار السوق بشكل انتهازى بما يخدم مصالحها، مما يؤدي الى الإضرار بكفاءة الإستثمار بالمنشأة وبالتالي التأثير السلبى على القيمة السوقية للمنشأة.

٣/٢/٨: آليات تطوير وتعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

يمكن تطوير فعالية الإفصاح عن ممارسات الإستدامة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: معايير وقواعد الحوكمة:

تعبر حوكمة الشركات بصورة عامة عن مجموعة الأسس و المبادئ و النظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركات و الأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية و توازن بين مصالح كل تلك الأطراف، وبالتالي تدعم مجموعة القواعد و المعايير الخاصة بالحوكمة الإفصاح السليم وفى التوقيت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة الخاصة بالمنشأة، بما فى ذلك المركز المالى والأداء و حقوق الملكية.

الإرشاد و التوجيه الإستراتيجي للمنشأة، رقابة مجلس الإدارة بطريقة فعالة على كافة المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة بما يحقق احكام السيطرة، مسائلة مجلس الإدارة عن مسئولياته أمام الجمعية العامة للمساهمين.

توفير الحماية للمساهمين و المستثمرين في هذه المنشآت، وان يسهل لهم ممارسة حقوقهم بدون اى تمييز ودون اى ممارسات غير اخلاقية من قبل إدارة المنشأة من شأنها ان تخلق نوع من أنواع عدم التماثل في المعلومات المتاحة للمساهمين او المستثمرين.

المساواة في التعامل مع كافة المساهمين، سواء كانوا مصريين أو غير مصريين، كما يجب إتاحة الفرصة لكل المساهمين للحصول على التعويضات اللازمة في حال انتهاك اى حق من حقوقهم (بدر، ٢٠١٣).

المحور الثاني: المعايير و القواعد البيئية و الإجتماعية:

وتشتمل على مجموعة من المجالات و المؤشرات وهى:

- **مؤشرات خاصة بالبيئة:** وتشتمل على كافة معايير الأداء البيئى المتعلقة بحماية المجتمع، مثل تشجيع اتباع منهج متحفظ تجاه جميع التحديات البيئية وتقديم مبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية البيئية، تشجيع وتطوير التكنولوجيا البيئية (غير الضارة بالبيئة) مع الإفصاح عن سياسة الإدارة فى استغلال الموارد، تطوير وتحسين مؤشرات الأداء البيئى.
- **مؤشرات خاصة بتطوير الإنتاج:** وتشتمل على كافة المعايير المتعلقة بخدمة المستهلك النهائى، مثل الرقابة على جودة المنتجات وتكاليف البحوث و التطوير وتكاليف خدمة ما بعد البيع وتدريب العاملين وتطوير أدائهم وغيرها من الخدمات التى تحقق حالة من الرضا لدى العملاء و المستهلكين عن المنشأة و منتجاتها.
- **مؤشرات خدمة المجتمع:** تتضمن كافة معايير أداء المنشأة فى مجال خدمة المجتمع، متضمنة على مساهمات المنشأة غير الهادفة للربح، وكذلك أدائها

وإسهاماتها في مجال حماية حقوق الإنسان، وعدم قيامها بأى ممارسات أو إنتهاكات لحقوق الإنسان وإستثمار المنشأة في رأس المال الإجتماعي، إحترام المنشأة لحرية تكوين الجمعيات، دور المنشأة في القضاء على جميع أشكال السخرة و العمل الإجبارى و عمالة الأطفال.

- مؤشرات خاصة بالأخلاقيات و المسؤولية الإجتماعية: وهى تتضمن مكافحة الفساد بكل صورة وأشكاله مثل الرشاوى و الإبتزاز.

المحور الثالث: زيادة فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

يمكن زيادة فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة: ويتضمن ذلك الإفصاح عن البرامج و السياسات و الإجراءات التى تمارسها المنشأة للحفاظ على البيئة و التحسينات المستمرة التى تقوم بها فى هذا الصدد ومدى التزامها بمعايير التنمية المستدامة.
- الإفصاح عن الإجراءات المحاسبية الخاصة بالتنمية المستدامة: ويتضمن الآثار المالية المتعلقة بالإجراءات المحاسبية الخاصة بممارسات التنمية المستدامة.
- الإفصاح عن الأصول و الإلتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة: ويتضمن الإفصاح عما تقتنيه المنشأة من موجودات وما يرتبط بها من التزامات ومخصصات واحتياطات، بالإضافة الى الإفصاح عن الإلتزامات الطارئة وذلك من حيث المبالغ المقدرة لها و امكانية تحقق الإلتزام و الخسائر المتوقعة.

٤/٢/٨: أشكال الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الإستدامة:

ثمة جدل كبير بين كتاب الفكر المحاسبي والمحاسبين و المراجعين حول طريقة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، هل يتم الإفصاح عنها فى صلب التقارير المالية أم فى شكل تقرير مستقل؟ وهل يتم الإفصاح عنها فى شكل

وصفى أم كمى أم فى شكل خليط بينهما؟ وهل يتم الإفصاح عنها فى التقارير السنوية أم ربع السنوية أم نصف السنوية؟
١/٤/٢/٨ : الإفصاح عن ممارسات الإستدامة ضمن التقارير المالية أم فى تقرير مستقل:

ثارت إشكالية كبيرة حول الكيفية التى يتم الإفصاح بها عن ممارسات الإستدامة، هل يتم ذلك داخل التقارير المالية أم يتم بشكل منفصل من خلال تقرير مستقل.

فأصحاب وجهة النظر الأولى التى تنادى بأن تكون ممارسات الإستدامة ضمن التقارير المالية حجتهم فى ذلك هى ضرورة إعطاء صورة كاملة عن الأداء الكلى للمنشأة وذلك عن طريق الإفصاح عن ممارسات الإستدامة فى تقرير واحد على أن يكون الدمج ضمن إطار التقارير التى ينتجها النظام المحاسبي، بحيث تصبح معلومات الإستدامة جزء من المعلومات المالية التقليدية.

ويساعد هذا الإتجاه على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية ومعلومات الإستدامة دون الحاجة الى تعديل جوهرى على النظام المحاسبي بإعتبار ان ممارسات الإستدامة تؤثر على أنشطة المنشأة.

أما أصحاب وجهة النظر الثانية التى تنادى بأن تكون ممارسات الإستدامة فى شكل تقرير مستقل عن التقارير المالية فإن حجتهم فى ذلك هى إختلاف طبيعة المعلومات الإجتماعية و البيئية عن المعلومات المحاسبية و المالية.

أما فيما يتعلق بشكل الإفصاح عن ممارسات الإستدامة فيمكن القول ان هناك عدة اساليب للإفصاح والتقرير عن ممارسات الإستدامة والتي يمكن تناولها كالتالى:

- **تقارير وصفية:** وذلك للمعلومات التى لا يمكن عرضها فى شكل كمى، وهى تحتوى على توصيف ما قامت به المنشأة من أنشطة وممارسات بيئية وإجتماعية دون تحليل للمنافع و العوائد المتحققة من هذه الممارسات، ويأخذ

هذا التقرير شكل قائمة المركز المالي، إلا انه يختلف في الخصائص الرئيسية، والسبب في ذلك يعود الى أن محتويات هذا التقرير ليس لها قيم نقدية، بالإضافة الى انها تحتوى على وصف للجوانب الإيجابية و السلبية للأداء في مجال ممارسات الإستدامة.

- **تقرير تكاليف وعوائد ممارسات الإستدامة:** ويحتوى على التكاليف و العوائد الناتجة عن ممارسات الإستدامة.
- **تقرير المدخلات:** يحتوى هذا التقرير على ما قامت المنشأة بإنفاقه من مصروفات وما تحملته من تكاليف في كل مجال من مجالات الإستدامة دون الإفصاح عن العوائد التي حققتها.

وفى جميع الأحوال يجب أن يحتوى تقرير الإستدامة على الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة والمساهمات البيئية، خدمة المجتمع وذلك بالإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمة العامة، العاملين فى المنشأة وذلك عن طريق الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية، مدى الإستفادة من الموارد الطبيعية وجهود المنشأة فى البحث عن موارد بديلة (Maksymov, Eldar M; Nelson, Mark W,2017).

كما يمكن أيضا أن يأخذ تقرير الإستدامة أحد الأشكال الأخرى التالية:

- **تقرير مالى:** وهو تقرير يحتوى على البنود التى يمكن التعبير عنها فى شكل قيم مالية.
- **تقرير كمى:** وهو تقرير يحتوى على بيانات كمية وليست بيانات مالية مثل كمية الأبخرة الضارة المنبعثة.
- **تقرير وصفى كمى:** يشتمل على مزيج من البيانات الوصفية و الكمية.
- **تقرير وصفى مالى:** ويحتوى على بيانات وصفية ومالية معا.
- **تقرير كمى مالى:** ويحتوى على بيانات كمية ومالية.

ويمكن إستخدام كافة الأشكال السابقة فى الإفصاح عن ممارسات الإستدامة، حيث

يتمكن مستخدمو هذه التقارير من فهم محتواها، كذلك يمكن استخدام تقرير مجلس الإدارة في الإفصاح عن ممارسات الإستدامة أو التقارير المالية السنوية أو ربع السنوية أو تقارير سنوية خاصة أو ربع سنوية خاصة.

ويرى الباحث ضرورة المفاضلة و الإختيار بين هذه البدائل بما يحقق تعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات الإستدامة لتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط و الرقابة وإتخاذ القرارات الإستثمارية بما يؤدي الى تحسين الأداء وزيادة القيمة السوقية للمنشأة.

٣/٨: الدراسة الميدانية وإختبار فروض البحث

١/٣/٨: تمهيد:

يتناول هذا الجزء من البحث وصفا لمجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، و المعالجات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات و إختبار الفروض، وذلك على النحو التالي:

٢/٣/٨: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، بينما تتمثل عينة الدراسة في الشركات التي تقوم بالتقرير و الإفصاح عن ممارسات و أنشطة الإستدامة ومقارنتها بعينة أخرى من الشركات التي لا تقوم بالتقرير و الإفصاح عن هذه الأنشطة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧.

٣/٣/٨: جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على القوائم المالية المنشورة الرسمية الخاصة بكل شركة من شركات عينة الدراسة في الفترة من (٢٠١٥ الى ٢٠١٧)، وفي حالة عدم وجود بعض هذه التقارير فقد تم الحصول عليها من شركة مصر لنشر المعلومات، بورصة الأوراق المالية المصرية، موقع مباشر مصر.

٤/٣/٨: النموذج الإحصائي للدراسة:

تقوم الدراسة على إختبار فروض البحث بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لتحليل أثر تعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة عن أنشطة المسؤولية

الإجتماعية و البيئية وكذلك أنشطة حوكمة الشركات على القيمة السوقية للمنشأة، ويقاس من خلال مؤشرات (نوع الإفصاح عن هذه الممارسات، حجم المنشأة، الرافعة المالية، معدل النمو، القطاع السوقى الذى تنتمى اليه)، ويعبر النموذج التالى عن هذه العلاقة:

$$E.V = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \varepsilon$$

حيث تمثل:

| | |
|---------------------|-------------------------------------|
| E.V | القيمة السوقية للمنشأة |
| $\beta_1 : \beta_5$ | معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة |
| β_0 | ثابت الانحدار |
| ε | قيمة الخطأ العشوائى |

٥/٣/٨ : متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: وتتمثل فى الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات و المسئولية الإجتماعية و القضايا البيئية وتقاس من خلال مجموعة المؤشرات التالية:
معدل العائد المتحقق ، حجم المنشأة ، الرافعة المالية ومعدل النمو، وذلك كما يوضحه الجدول (١/٤)

جدول رقم (١/٤)

| | |
|----|---------------------------------------|
| X1 | شكل ونوع الإفصاح عن ممارسات الإستدامة |
| X2 | حجم المنشأة |
| X3 | الرافعة المالية |
| X4 | معدل النمو |
| X5 | نوع القطاع |

- **المتغير التابع:** يتمثل في القيمة السوقية للمنشأة، ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمنشأة من خلال القوائم المالية المنشورة، بيانات البورصة المصرية وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠١٥ : ٢٠١٧) ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:
القيمة السوقية للأسهم العادية ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق سعر السهم مضروباً في عدد الأسهم العادية المتداولة، الأسهم الممتازة ويتم قياس هذا المؤشر بنفس طريقة قياس الأسهم العادية.

٦/٣/٨: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **تحليل الإنحدار المتعدد:** حيث يقوم الباحث باستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى المتعدد وذلك لإختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير التابع.
- **طريقة المربعات الصغرى:** وتستخدم في تقدير معالم النموذج، حيث أن التقديرات المتحصل عليها من هذه الطريقة تتميز بانها خطية وغير متحيزة، كما انها أقل في التباين.
- **تحليل التباين:** يتم إستخدامه لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية لمتغيرات الدراسة باختلاف سنوات الدراسة.
- **معامل ارتباط بيرسون:** حيث يقوم الباحث باستخدام هذا المقياس لحساب معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة وإختبار معنوية ذلك المعامل، وذلك بهدف التعرف على شكل ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٧/٣/٨: الإختبارات الإحصائية:

يقوم الباحث بعرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة، حيث قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) الإصدار رقم ١٩، وذلك بهدف إختبار فروض البحث فيما يلي:

- **إختبار (T) :**
حيث يقوم الباحث بإجراء إختبار (T) لعينتين مستقلتين بهدف التحقق من وجود فروق جوهرية بين الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وذلك من خلال ممارسات حوكمة الشركات، ممارسات المسؤولية الإجتماعية والقضايا البيئية، وبين القيمة السوقية للمنشأة وذلك من خلال أسعار الأسهم المتداولة.
- **تحليل ANOVA :**
ويتم إجراء تحليل ANOVA لمعرفة مدى وجود فروق لكلا من الأداء المالي، الرافعة المالية، حجم المنشأة، النمو وذلك خلال سنوات الدراسة، حيث يتم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة وبيان أثرها على المتغير التابع، كما يتم حساب معنوية معادلة الانحدار وذلك بإستخدام إختبار (F) مع تحديد قيمة معامل التحديد (R^2) المرتبطة بنموذج الانحدار عند مستوى معنوية ٩٥% حيث أن:
- **معامل التحديد (R^2) :**
يقوم الباحث بإستخدام معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج بالكامل، حيث يشير الى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر و الواحد الصحيح وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، وبمعنى آخر كلما زادت قيمة معامل التحديد كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.
- **إختبار (F):**
حيث يقوم الباحث بإجراء إختبار (F) وذلك بهدف إختبار معنوية نموذج الانحدار، فهو يحدد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، فكلما إقتربت قيمة إختبار (F) من صفر كلما دل ذلك على معنوية نموذج الانحدار بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، بحيث ألا تزيد هذه القيمة على ٥%.

• دراسة معنوية معالم نموذج الإنحدار (T – Test) :
يقوم الباحث بإجراء هذا الإختبار لقياس معنوية كل معامل من معاملات نموذج الإنحدار على حدة، حيث انه يوضح إذا ما كانت معاملات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات دلالة معنوية أم لا، بمعنى آخر أنه يتم من خلاله إختبار معنوية كل معامل في نموذج الإنحدار على حدة، بحيث ألا تزيد هذه القيمة على ٥% حتى يكون المتغير المستقل معنوي و مؤثر في المتغير التابع.

• تقييم إعتماذية ومصادقية النموذج:
يستخدم الباحث معامل الفا في تقييم ثبات ومصادقية النموذج، وعدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل مما يؤدي الى إمكانية تعميم النتائج.

ويوضح الجدول رقم (٢/٤) معاملات الفا لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها بإستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية ويتضح من الجدول أن قيم معاملات الفا تتراوح بين (٠,٦٥٨٣ ، ٠,٨٥٨٠) وهو ما يعكس مستوى عالي من الإعتماذية (المصادقية) وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات حيث يمثل ٥٠% الحد الأدنى المقبول لمعامل الفا.

جدول رقم (٢/٤)

| معامل الفا | المتغير |
|------------|--|
| ٠,٨٥٨٠ | شكل ونوع الإفصاح عن ممارسات الإستدامة (X1) |
| ٠,٧٢٤٣ | حجم المنشأة (X2) |
| ٠,٦٥٨٣ | الرافعة المالية (X3) |
| ٠,٧٦٠٤ | معدل النمو (X4) |
| ٠,٨١٤٢ | نوع القطاع (X5) |

وبقيام الباحث بإجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة كانت النتائج كالتالي:

إختبار الفرض الأول" توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وبين جودة التقارير المالية" حيث تم استخدام نموذج الإنحدار السابق لقياس أثر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن ممارسات الإستدامة وبين جودة التقارير المالية والتي يوضحها الجدول رقم (٣/٤).

جدول رقم (٣/٤)

| Unstandardized Coefficients | | | | | |
|--------------------------------|--------|---------------------|---|---------------------|-------|
| | B | Std. Error | Standardized of β Coefficients | T | Sig. |
| (Constant) | 0.988 | 0.250 | | 3.95 | 0.00 |
| X_1 | 3.771 | 0.912 | 0.61 | 4.135 | 0.000 |
| X_2 | 0.098 | .047 | 0.25 | 2.086 | 0.041 |
| X_3 | 4.02 | 0.11 | 0.05 | 3.818 | 0.01 |
| X_4 | 37.612 | 0.11714 | 0.12 | 2.662 | 0.052 |
| X_5 | 9.01 | .009 | 0.17 | 2.511 | 0.037 |
| R = 0.776 | | F = 8.398 | | Sig. = 0.000 | |
| R² = 0.59297 | | S.E = 0.7435 | | | |

يتضح من الجدول السابق:

- أن جميع معاملات الإنحدار ذات دلالة معنوية حيث جاءت عند مستوى ٠,٠٥ .
- جميع إشارات المعاملات ($X_1 : X_5$) جاءت ذات إشارة موجبة مما يشير الى ان زيادة هذه المتغيرات يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية، مما يعنى وجود علاقة ارتباط طردى بين هذه المتغيرات.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد (**R**) ٠,٧٧ مما يشير الى ان هناك علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تبلغ قيمة معامل التحديد (**R²**) ٠,٥٩٣ مما يشير الى ان ما يقرب من ٦٠% من مستوى جودة التقارير المالية يكون مسئول عنها المتغيرات المستقلة.

- تبلغ قيمة (F) المحسوبة ٨,٣٩٨ و الإحتمال المقابل لها (Sig) وهى تعنى معنوية علاقة الإنحدار ككل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

من هنا يتضح للباحث أن هناك علاقة بين مؤشرات زيادة فعالية الإفصاح المحاسبى عن ممارسات الإستدامة وبين جودة التقارير المالية، وبالتالي يتم قبول الفرض الأول " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة وبين جودة التقارير المالية"

إختبار الفرض الثانى " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة وبين مستوى جودة الأرباح" حيث أظهر الجدول رقم (٤/٤) نتائج التحليل الإحصائى لأثر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن ممارسات الإستدامة وبين مستوى جودة الأرباح.

جدول رقم (٤/٤)

| Unstandardized Coefficients | | | | | |
|-----------------------------|---------|-------------|--------------------------------------|--------------|------|
| | B | Std. Error | Standardized Coefficients of β | T | Sig. |
| (Constant) | 109.715 | 48.456 | | 2.264 | .031 |
| X ₁ | 27.357 | 10.749 | 0.178 | 2.55 | .011 |
| X ₂ | .404 | .1824 | 0.042 | 2.24 | .037 |
| X ₃ | .115 | .026 | 0.024 | 4.42 | 0.00 |
| X ₄ | 933.18 | 402.546 | 0.122 | 2.32 | .013 |
| X ₅ | .525 | .205 | 0.257 | 2.56 | .015 |
| R = 0.721 | | F = 2.59 | | Sig. = 0.039 | |
| R ² = 0.5277 | | S.E= 22.620 | | | |

يتضح من الجدول السابق:

- أن جميع معاملات الإنحدار ذات دلالة معنوية حيث جاءت عند مستوى ٠,٠٥.
- جميع إشارات المعاملات ($X1 : X5$) جاءت ذات إشارة موجبة مما يشير الى وجود علاقة ارتباط طردى بين التزام الشركة بالإفصاح عن ممارسات الإستدامة وبين مستوى جودة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) ٠,٧٢ مما يشير الى ان هناك علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تبلغ قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٥٣ مما يشير الى ان ما يقرب من ٥٥% من مستوى جودة الأرباح يكون مسئول عنها المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة (F) المحسوبة ٢,٥٩ و الإحتمال المقابل لها (Sig) وهى تعنى معنوية علاقة الإنحدار ككل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

من هنا يتضح للباحث أن هناك علاقة بين مؤشرات زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الإستدامة وبين مستوى جودة الأرباح، وبالتالي يتم قبول الفرض الثانى " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام الشركات بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وبين مستوى جودة الأرباح"

إختبار الفرض الثالث " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والقيمة السوقية للمنشأة" حيث أظهر الجدول رقم (٥/٤) نتائج التحليل الإحصائى لأثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الإستدامة على القيمة السوقية للمنشأة.

جدول رقم (٥/٤)

| Unstandardized Coefficients | | | | | |
|------------------------------|-------------|------------------------|--------------------------------------|---------------------|-------|
| | B | Std. Error | Standardized Coefficients of β | T | Sig. |
| (Constant) | 27904127 | 10271488.5 | | 2.717 | 0.009 |
| X ₁ | 6375325.6 | 3164274.2 | 0.135 | 2.0158 | 0.044 |
| X ₂ | 0.969 | 0.051 | 0.072 | 19.156 | 0.000 |
| X ₃ | 1273.7 | 561.1 | 0.116 | 2.270 | 0.027 |
| X ₄ | 349527752.2 | 163212496 | 0.105 | 2.141 | 0.041 |
| X ₅ | 474400 | 213659.7 | 0.070 | 2.220 | 0.030 |
| R = 0.931 | | F = 57.726 | | Sig. = 0.000 | |
| R² = 0.867 | | S.E = 3394119.5 | | | |

يتضح من الجدول السابق:

- أن جميع معاملات الانحدار ذات دلالة معنوية حيث جاءت عند مستوى ٠,٠٥ .
- جميع إشارات المعاملات (X₁ : X₅) جاءت ذات إشارة موجبة مما يشير الى ان زيادة هذه المتغيرات يؤدي الى زيادة القيمة السوقية للمنشأة، مما يعنى وجود علاقة ارتباط طردى بين هذه المتغيرات.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) ٠,٩٣ مما يشير الى ان هناك علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تبلغ قيمة معامل التحديد (R²) ٠,٨٦٧ مما يشير الى ان ما يقرب من ٨٧% من القيمة السوقية للمنشأة يكون مسئول عنها المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة (F) المحسوبة ٥٧,٧٢٦ و الإحتمال المقابل لها (Sig) وهى تعنى معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

من هنا يتضح للباحث أن هناك علاقة بين مؤشرات زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الإستدامة وبين القيمة السوقية للمنشأة، وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والقيمة السوقية للمنشأة "

وبالتالي يمكن صياغة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الإستدامة والقيمة السوقية للمنشأة من خلال النموذج الرياضي التالي:

$$E.V = 27904126.9 + 6375325.6 X1 + 0.97 X2 + 1273.7X3 + 349527752.23X4 + 474400X5$$

٤/٨ : النتائج و التوصيات:

١/٤/٨ : النتائج:

- نالت ممارسات التنمية المستدامة أهمية سواء من الناحية الإقتصادية أو النواحي البيئية و الإجتماعية، والتي تقوم على دمج الأهداف الإجتماعية والبيئية مع الأهداف الإقتصادية وذلك من أجل تعظيم منفعة الإنسان في الوقت الحاضر ودون المساس بقدرة الأجيال القادمة ومقدراتها المستقبلية.
- يتم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير الخاصة بها و التي تقدم معلومات كمية ووصفية، وتوصيل تلك المعلومات الى أصحاب المصالح و الأطراف المهتمة بها.
- يحقق الإفصاح عن ممارسات الإستدامة قيمة مالية للمنشأة وتدعيم كبير لسمعتها، كما يعمل ايضا على جذب استثمارات جديدة.
- يظهر أثر ممارسات الإستدامة من خلال مجموعة المؤشرات التي تناولها الباحث وهي معايير وقواعد الحوكمة، المسؤولية البيئية، المسؤولية الإجتماعية على القيمة السوقية للمنشأة.

- هناك مجموعة من المعوقات تواجه الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها عدم وجود قوانين تلزم المنشآت بقياس الآثار البيئية و الإجتماعية بجانب الآثار الاقتصادية، كذلك عدم وجود معيار محاسبي يلزم المنشآت بهذا الإفصاح.
- يمكن للمحاسبة ان تلعب دورا بارزا ومحوريا من خلال تعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات الإستدامة ليستفيد منها كافة الأطراف الداخلية والخارجية.

٢/٤/٨: التوصيات:

فى ضوء الدراسة النظرية التى قام بها الباحث، وما توصل اليه من نتائج يمكن عرض أهم التوصيات على النحو التالى:

- تعزيز فعالية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية وذلك لما يمثله هذا التقرير من أهمية
- على وزارة الإستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية وكافة الجهات المعنية بمعايير المحاسبة سرعة إصدار معيار محاسبي مصرى ملزم لكافة المنشآت بإصدار تقرير الإستدامة جنبا الى جنب مع التقارير المالية.
- على كافة الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية أن تضع مقاييس و مؤشرات خاصة بقواعد وممارسات التنمية المستدامة، لما لهذه المؤشرات والمقاييس من أهمية على المنشأة والمستثمرين والبيئة و العاملين.

مراجع البحث:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. أحمد، عاطف محمد أحمد، (٢٠١٥)، "تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، *مجلة المحاسبة و المراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ٨٥ - ١٢٤.
٢. بدر، عصام على فرج، (٢٠١٣)، "نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للبحوث و للدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٢٧، العدد الرابع، الجزء الثاني، ص ص ٧٣ - ١٦٢.
٣. عبد الحليم، أحمد، (٢٠١٧)، "دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة فى ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، ص ص ٨٤٨ - ٩٣١.
٤. عرفة، مليجى، (٢٠١٦)، "الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٤، ص ص ٥١١ - ٥٤٢.
٥. غريب، حسين عبد العال سالم، (٢٠١٧)، "المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين و المراجعين فى ضوء مبادئ الحوكمة: مع دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد ٢، ص ص ٣٠٨ - ٣٥٨.
٦. مشابط، نعمة حرب، (٢٠١٦)، "أثر درجة الإفصاح عن الإستدامة على الأداء المالى للوحدات الإقتصادية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٢، ص ص ٤٩ - ١٢٣.
٧. مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة فى البورصة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ص ٣ - ٦٠.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Bhatia, A.& Tuli, S,(2014), “An Empirical Analysis of Sustainability Disclosure Practices: Evidence from India and China”, **IIM Kozhikode Society & Management Review**, Vol.3, No.2, PP 135 – 148.
2. Burritt.R.L., & C.Saka, (2016), “Environmental Management Accounting Applications and Eco efficiency Case Study from Japan”, **Journal of Cleaner Production**,Vol. 14, Issue 14.
3. Calabrese, Armando.Costa,(2016),”A Fuzzy Analytic.Hierarchy Process Method to support Materiality Assessment in Sustainability Reporting”, **Journal of Cleaner of Cleaner Production**, 121, pp 248 – 264.
4. Chang, Mandy M., Green, Wendy J. & Chi Wa Ko,(2015), “the Impact of Strategic Relevance and Assurance of Sustainability Indicators on Investors Decisions” Auditing: A Journal of Practice & Theory, 34 (1), pp. 131 – 162.
5. Crifo, Patricia & Forget, Vanina,(2015), “the Economics of Corporate Social Responsibility: A Firm – level Perspective Survey” , **Journal of Economic Survey**, 29 (1), pp. 112 – 130.
6. Fernandez-Feijoo, B., Romero, S., Ruiz, S., (2018),” Financial Auditor and Sustainability Reporting: Does it matter?”, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 25(3), pp 209 – 224.
7. Giannarakis, Zafeiriou, Sariannidis,(2017), “The Impact of Carbon Performance on Climate Change Disclosure”, **Business Strategy and the Environment**, Volume 26, Issue 8, Pages 1078-1094.
8. Kend, Michael, Governance,(2015), “Firm – Level Characteristics and Their Impact on the Clients Voluntary Sustainability Disclosures

- and assurance Decision”, **Sustainability Accounting Management and Policy Journal**, 6 (1), pp 54 – 78.
9. Maria Steinmeier & Michael Stich,(2017), “Does Sustainability Assurance Improve Managerial Investment Decisions?”, **European Accounting Review**,DOI: 10.1080/09638180.2017.1412337.
10. Maksymov, Eldar M; Nelson, Mark W,(2017), “Malleable Standards of Care Required by Jurors When Assessing Auditor Negligence”, **Accounting Review**, Vol.92, Issue.1, 165-181.
11. Maubane, Pat & Prinsloo, Andre & Van Rooyen, Nadia,(2014), “Sustainability Reporting Patterns of Companies Listed on the Johannesburg Securities Exchange”, **Public Relations Review**, Vol.40, Issue.2, PP 153 – 160.
12. Rezaee, Zabihollah,(2016), “Business Sustainability Research: A Theoretical and Integrated Perspective”, **Journal of Accounting Literature**, 36, pp 48 -64.